

بسم الله الرحمن الرحيم

قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٢

في شأن زيادة مرتبات الموظفين المدنيين والعسكريين وزيادة المعاشات للمتقاعدين وتعديل بعض أحكام قانون ونظام الخدمة المدنية

وعلى المرسوم بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين ،

وعلى المرسوم الصادر في ١٤/٦/١٩٨١ بشأن مرتبات وبدلات أعضاء السلطة القضائية ،

وعلى المرسوم الصادر في ١٤/٦/١٩٨١ بشأن جداول الوظائف والمرتبات لأعضاء هيئة التدريس والمعيدين بجامعة الكويت ،

وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٢ في شأن رجال الاطفاء ،

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٢ في شأن نظام المعلومات المدنية ،

ووفق مجلس الامة على القانون الاتي نصه وقد صدقنا عليه واصدرناه ،

مادة (١)

مع عدم الاخلال بأحكام أي قانون معمول به تعدل القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه تزداد الرواتب الاساسية لجميع العاملين في الدولة سواء أكانوا معاملين بقانون ومرسوم الخدمة المدنية أو كانت تنظم شؤون توظيفهم قوانين خاصة أو كانوا من رجال الجيش والشرطة والحرس الوطني أو من العاملين في الهيئات والمؤسسات العامة بواقع عشرين ديناراً شهرياً .

مادة (٢)

مع عدم الاخلال بأحكام أي قانون معمول به تعدل العلاوة الاجتماعية عن الاولاد المقررة للكويتيين العاملين في الدولة المشار اليهم في المادة السابقة الى عشرين ديناراً شهرياً عن كل ولد وبدون حد أعلى لعدد الاولاد الذين تمنح عنهم هذه العلاوة .

كما تزداد العلاوة الاجتماعية المقررة للكويتيين العاملين في الدولة بواقع عشرة دنانير شهرياً .

مادة (٣)

تمنح زيادة في المعاشات التقاعدية المستحقة حتى اليوم السابق على العمل بهذا القانون لا تقل عن ثلاثين ديناراً وذلك وفقاً للتقاعد والشروط التي يقررها مجلس ادارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .

بعد الاطلاع على الدستور وبخاصة المواد ٢٦، ٦٥، ٧٩، ١٠٩ ، ١٥٥ ، ١٧٨ منه ،

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ بنظام السلكين الدبلوماسي والتقني ،

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٥ في شأن نظام الخطوط الجوية الكويتية ،

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء بنك التسليف والادخار ،

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن تنظيم التعليم العالي ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء الحرس الوطني ،

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن الجيش ،

وعلى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٨ بشأن نظام قوة الشرطة ،

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء الهيئة العامة للاسكان ،

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٤ باعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ،

وعلى الامر الامري بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية وتعديلاته ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن وكالة الانباء الكويتية ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية ،

وعلى المرسوم الصادر في ٤/٤/١٩٧٩ في شأن نظام الخدمة المدنية ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٩ بشأن استبدال جداول المرتبات الخاصة بالجيش ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء مؤسسة البترول الكويتية ،

مادة (٤)

يعاد النظر كل سنتين على الاكثر من تاريخ العمل
بهذا القانون في مستوى المرتبات والمعاشات التقاعدية
على ضوء زيادة نفقات المعيشة ، وذلك وفقا للقواعد
والاحكام التي يقررها مجلس الوزراء .

مادة (٥)

يستبدل بنص البندين ٣ و ٤ من المادة ١٢ من قانون
الخدمة المدنية المشار اليه النصاب التاليان :

٣ - مجموعة الوظائف الفنية المساعدة .

٤ - مجموعة الوظائف المعاونة .

وتستبدل بعبارتي (مجموعة الوظائف الحرفية) و
(مجموعة وظائف الخدمات) الوارديتين في القوانين واللوائح
العبارتان المنصوص عليهما في البندين ٣ و ٤ من هذه
المادة .

مادة (٦)

يمنح الموظفون الموجودون في الخدمة وقت العمل
بهذا القانون المعينون على العقدين الثاني والثالث زيادة
مقدارها عشرون دينارا .

مادة (٧)

تؤخذ المبالغ اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون مسن
الاحتياطي العام للدولة .

مادة (٨)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - ككل فيما
يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من أول الشهر
التالي لتاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

أمير الكويت

جابر الاحمد

صدر بقصر السيف في : ٢٤ شعبان ١٤٠٢هـ

الموافق : ١٦ يونيو ١٩٨٢م